



الطبقة العاملة الفلسطينية بين التهميش وإمكانيات النهوض

مركز بيسان للبحوث والإنماء

Bisan Center for Research and Development



إعداد: محمد جملانة

السمات العامة للطبقة العاملة الفلسطينية:

«عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالعبء الموضوعي الذي يحمل في طياته وعبئها لمصالحها كطبقة، ومن ثم وعبئها لدورها الطبيعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي.»
غازي الصوراني

حول الطبقة العاملة:

إن عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية واضحة المعالم والمهام، خلق جملة من الإشكاليات تتعلق ببنية هذه الطبقة منذ نكبة العام ١٩٤٨، وما جرى لها من تفكيك إكراهي بفعل التطهير العرقي والتشريد من الوطن الفلسطيني طوال فترة ما بعد النكبة والاحتلال العام ١٩٦٧، وصولاً إلى قيام السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤، والانقسام الحالي الذي خلق واقعاً اقتصادياً في الضفة وآخر في غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر إلى الوحدة الداخلية، أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضاً إلى التجانس، ما يجعل منها طبقة غير مكتملة النمو والتشكل.

ويصعب الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية كقوة

اجتماعية مستقلة الفلسطينية كقوة اجتماعية مستقلة تلعب دوراً مؤثراً بالعبء الموضوعي الذي يحمل في طياته وعبئها لمصالحها الموضوعي الذي يحمل في طياته وعبئها لدورها الطبيعي في سياق النضال الوطني الديمقراطي. على الرغم من أنها كانت وما زالت مع الفقراء والفلاحين الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري.

ومن ثم وعبئها لدورها الطبيعي في سياق النضال الوطني الديمقراطي، على الرغم من أنها كانت وما زالت مع الفقراء والفلاحين الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري.

فالتبعية العاملة الفلسطينية مشتتة وموزعة بين الداخل والخارج من ناحية، وبين فلسطين المحتلة العام ١٩٨٤ والضفة وغزة من ناحية ثانية، ومشتتة في الشتات من ناحية ثالثة. وهي كما حال الشعب الفلسطيني عامة، تعيش حالة الشتات، المترافق مع تراجع وضعف الخطاب الرسمي الموحد للشعب الفلسطيني، الأخذ بالتآكل لصالح المصالح المرتبطة بالشرائح الاجتماعية والفئوية، ارتباطاً بالظروف السياسية المعاشة لكل واقع.

لذلك، ليس غريباً أن نتحدث عن العمال الفلسطينيين في الضفة وغزة بمعزل عن العمال الفلسطينيين في الشتات، الذين يمثلون أكثر من نصف القوى العاملة الفلسطينية مترافقاً مع عدم إدراج واقع أهلنا وعمالنا الفلسطينيين في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨.

ونحن إذ نستعرض واقع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة وغزة، فإن ذلك لا يعني بالطلاق تغييرنا لأكثر من نصفها. (انظر إلى جدول احصاء القوى العاملة كما في منتصف العام ٢٠٠٩ في ص ٢).

بلغ مجموع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع، في منتصف العام ٢٠٠٩ (٩٩٥,٠٠٠). بلغت نسبة البطالة، (٢٥,١%) في الأراضي الفلسطينية، بمجموع مقداره (٢٥٠ ألف) عامل عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية، يعولون بصورة مباشرة ما لا يقل عن أربعة أفراد لكل منهم -كحد أدنى- أي ما يوازي مليون شخص، وهذا يعني تزايد معدلات الفقر واتساعها.

وفق ما أوردته النشرة الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩، حيث أشارت إلى زيادة متوسط إنفاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة في العام ٢٠٠٧، وإلى أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات بلغ ٦٠٨ دنانير أردنية (حوالي ٨٧٠ دولاراً ما يعادل ٣٤٨ شيكلاً) في الأراضي الفلسطينية، علماً أن متوسط حجم الأسرة

قد بلغ ٦,١ في الضفة الغربية، و٦,٩ في قطاع غزة، وقد شكل الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام، الجزء الأكبر من متوسط الإنفاق الكلي للأسر في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الإنفاق على مجموعة الطعام ٣٣,٠% (بواقع ٣١,٧% في الضفة الغربية، مقابل ٣٧,٧% في قطاع غزة).

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن كل أسرة من بين كل ثلاث أسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر خلال العام ٢٠٠٧.

قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية

ملاحظات	الإجمالي	قطاع غزة	الضفة	بيان
	٣,٩	١,٥	٢,٤	السكان ١ (مليون نسمة)
	٢,١٠٦ مليون	٨١٠٠٠٠	١٢٩٦٠٠٠	القوى البشرية (٥٤٪ من عدد السكان)
	٩٩٥٠٠٠	٣٤٨٢٥٠	٦٤٦٧٥٠	القوى العاملة
نسبة العاملين في الضفة من إجمالي العاملين ٦٩,٩٪. وفي قطاع غزة ٣٠,١٪	٧٤٤٩٨٦	٢٢٤٣٥٢	٥٢٠٦٣٤	إجمالي العاملين بالفعل
نسبة العاملين في القطاع الخاص في الضفة والقطاع إلى إجمالي العاملين بالفعل ٦٨,٤٪	٥٠٩٥٨٩	١٣٠١٣٩	٣٧٩٤٥٠	العاملون في القطاع الخاص ٢ NGO's ووكالة الغوث ومنظمات
	١٤٣٠٠٠	٦٤٢١٣	٧٨٧٨٧	العاملون في القطاع العام الذي يقبضون رواتبهم من حكومة تسيير الأعمال ٣
	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	-	العاملون في القطاع العام الذي يقبضون رواتبهم من الحكومة المقالة
	٦٢٣٩٧	-	٦٢٣٩٧	العاملون في «إسرائيل» والمستوطنات ٤
	٢٥٠٠١٤	١٢٣٨٩٨	١٢٦١١٦	العاطلون عن العمل
	٪٢٥,١	٪٣٥,٦	٪١٩,٥	نسبة البطالة ٥
	٦,٥ فرد	٦,٩ فرد	٦,١ فرد	متوسط حجم الأسر
	٦٧٥٥٢٤	٢٢٩٨٤٠	٤٤٥٦٨٤	عدد الأسر ٦
	٦ أفراد	٧ أفراد	٥,٣ فرد	نسبة الإعالة ٧

«جدول احصاء القوى العاملة كما في منتصف العام ٢٠٠٩»

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: النشرة الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩.
٢. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٣- آب ٢٠٠٨، ص: ١٢ (الجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم) % ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) نسبة ٣٤٪، والباقي يعملون بأجر نسبة ٧٢٪).
٣. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ١٧ - أيلول ٢٠٠٩، ص: ٢٧ (بنسبة مئوية ٣٢,٢٪ من العاملين بالفعل).
٤. المراقب الاقتصادي، العدد ١٣، مصدر سبق ذكره.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإحصائية للسكان الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإحصائية للسكان الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩.
٧. نسبة الإعالة = عدد السكان الكلي مقسوماً على عدد العاملين بالفعل (انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد السكاني ٢٠٠٧).

خلال العام ٢٠٠٧، حوالي ٢,٣٧٥ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولاراً أمريكياً)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ١,٩٧٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولاراً أمريكياً).

٥٧,٣% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٤٧,٢% في الضفة الغربية، و٧٦,٩% في قطاع غزة).

الأجور - في الضفة والقطاع- التي تتراوح بين ٢٥-٤٠ شيكلاً للعمال العاديين، وبين ٤٠-٦٥ شيكلاً لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص، فإن أكثر من ٦٠% من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلية الفلسطينية، يعيشون دون مستوى خط الفقر (حوالي ١٩٧٥ شيكلاً).

إن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل وانخفاض مستوى العيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانيات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء، والرعاية الصحية، وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، وبخاصة أننا نعرف جيداً أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في الخيمات والمناطق الفقيرة من مدن، وقرى في الضفة والقطاع، وهو أيضاً، وقبل كل شيء، حديث عن القاعدة الأساسية المؤهلة للصدود وللنضال الوطني التحرري، وبمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء، والكادحين عموماً الذين كانوا -وما زالوا- في طليعة نضال شعبنا في تاريخه القديم والحديث والمعاصر.

أخيراً، وفي سياق الحديث عن الطبقة العاملة، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا، الذين يعيشون تحت خط الفقر تحديداً، وتحكم عليهم بتجرع العانة اليومية، بحيث يمكن تحولهم -بصورة تدرجية وإكراهية- إلى مجموعات اجتماعية معدمة، يسود في أوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سلبية تجاه مجتمعهم المحيط، لذلك لا غرابة -إذا استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا- بوتائرنا الراهنة، من تشكل كتلة ثابتة من السكان -وبخاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقراً في الضفة- لا يتميزون بمعاناتهم ويؤسهم فحسب، وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم «الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديداً الفئات العمالية العاطلة

عن العمل والمهمنة، إلى منح الأولوية للقضايا المعيشية - بأي ثمن- على حساب القضايا الديمقراطية»، وعلى حساب القضايا الوطنية أيضاً، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى «بروليتاريا» رثة، أو شرائح من العدميين الذين يسهل

استغلالهم في كل أشكال الجرائم والأعمال غير المشروعة والنظمية وغير المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو، إذا لم يجدوا -وبخاصة في ظروف الحصار والانقسام الراهنة- من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر أطر التكامل الاجتماعي والمعاشية والتنظيم في الأطر النقابية، والجماهيرية، والحزبية.

السياسات الاقتصادية الرسمية:

ارتباطاً بما تقدم من معطيات، فإن قطاعات اجتماعية واسعة تمثل أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة، تعاني الفقر والبطالة، وقد رافق ذلك واقع اقتصادي يعاني من:

١. اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.
٢. تسارع النمو في القطاع الحكومي.
٣. تراجع مستوى العيشة.
٤. ضعف تطبيق التشريعات والقوانين.
٥. الضعف في قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة.
٦. استمرار هيمنة المحتل على مجمل مناحي الحياة.
٧. العون الخارجي والتمويل المشروط.
٨. بطء النمو في العلاقات الاقتصادية العربية.
٩. تسارع عملية الاستقطاب الطبقي واتساع الفجوة بين الطبقات.

وقد أسهم ذلك في إنتاج اقتصاد فلسطيني:

١. غير حر وتابع وغير مستقل.
٢. اقتصاد غير متكافئ بين الضفة وغزة.
٣. اقتصاد غير منتج يتسم بطابع استهلاكي وخدمي.

ورافق ذلك جملة الإجراءات الاقتصادية التي تضاعف من الأعباء على كاهل المواطن والشرائح الاجتماعية الفقيرة

على وجه الخصوص:

٢. حصر العمل النقابي في إطار الاتحادات العمالية المسجلة رسمياً، وخلق حالة من تحريم العمل خارج هذه الأطر، ونشوء ظاهرة أشبه بالاحتكار للعمل النقابي.
٣. الانسجام والتوافق بين القيادة الرسمية للاتحادات العمالية والقيادة الرسمية للشعب الفلسطيني.
٤. فقدان الثقة لدى أوساط واسعة من العمال بالنقابات والتعامل مع النقابات باعتبارها مؤسسات رسمية تابعة للسلطة.
٥. انفتاح العمل النقابي على العالم الخارجي دون محددات وضوابط وطنية أو نقابية (عدم وجود

- توجيه الدعم للقطاع الخاص دون ربط ذلك بدعم العمل وحماية العامل.
- التوجه نحو خصخصة الخدمات الأساسية (عدادات الدفع المسبق للكهرباء وتحويلها إلى شركات).
- تراجع الخدمات المقدمة في التعليم والصحة وإجبار المواطنين على الحصول عليها من القطاع الخاص.
- الاعتماد على العمل الإغاثي كبديل عن سياسات اجتماعية ممنهجة لمعالجة الفقر والبطالة.
- توسيع السياسات الضريبية (مشروع قانون ضريبة الدخل - فرض ضريبة على مكافأة نهاية الخدمة).
- ضرائب متعددة على المحال التجارية (ضريبة الميزان ٦٠ شيكلًا)، ضرائب على السائقين (بطاقة التعريف ١٠٠ شيكل).

أبرزت التجربة الفلسطينية على مدى سنوات الصراع مع المحتل حركة عمالية نقابية ارتبطت بمعطيات هذا الصراع. وكانت وما زالت انعكاساً لمجمل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للواقع الفلسطيني. وتأثرت بموازن القوى الداخلية على صعيد قيادتها الرسمية التي عكست في غالب الأحيان سيطرة وهيمنة القوى الرسمية الهيمنة على القرار السياسي الفلسطيني

٦. برامج متفق عليها بين القوى المتحالفة داخل الاتحادات العمالية).
- دخول أحد أطراف الحركة النقابية في اتفاق مع الهستدروت (منظمة العمال في "إسرائيل")، وما تبعه من تداعيات ومفاعيل على مستوى الخطاب السياسي والوطني للحركة النقابية الفلسطينية، وتأثير الأموال التي تم الحصول عليها بموجب الاتفاق.

إن أوجه الأزمة التي تعانيها الحركة النقابية تكاد تكون شاملة، وتطال كل عناصر ومقومات العمل النقابي الفاعل والمؤثر، فهي:

١. **طبقياً:** انتقلت قياداتها إلى مواقع البرجوازية الصغيرة من كبار الموظفين في السلطة.
٢. **ديمقراطياً:** عدم اعتماد آليات ديمقراطية لاختيار قياداتها عبر الانتخابات من القاعدة إلى القمة، والاستعاضة عنها بصيغ توافقية بين الكتل والقوى المتحالفة بداخلها.
٣. **كفاحياً:** اعتماد صيغة الصفقات في حل النزاعات العمالية مع أصحاب العمل، وعدم اللجوء لخوض معارك عمالية بالمعنى النقابي.
٤. **جماهيريًا:** أصبح العمل النقابي محصوراً في أعداد محدودة من النقابيين.
٥. **مهنيًا:** العديد من قيادات العمل النقابي والنقابات لا ينتمون

كل ذلك يرافقه عدم وجود آليات عملية وتنفيذية لإصدار وتطبيق الأنظمة والقوانين، التي من شأنها أن توفر الحماية للعمال من خلال:

- وضع حد أدنى للأجور.
- جدول غلاء المعيشة.
- الرقابة والتفتيش على تطبيق قوانين العمل في مواقع العمل.
- قانون الضمان الاجتماعي.
- قانون التأمين الصحي.

الحركة النقابية الفلسطينية:

أبرزت التجربة الفلسطينية على مدى سنوات الصراع مع المحتل حركة عمالية نقابية ارتبطت بمعطيات هذا الصراع. وكانت وما زالت انعكاساً لمجمل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للواقع الفلسطيني، وتأثرت بموازن القوى الداخلية على صعيد قيادتها الرسمية التي عكست في غالب الأحيان سيطرة وهيمنة القوى الرسمية الهيمنة على القرار السياسي الفلسطيني، وفرضت آليات عمل تتسجم وتوجهات هذه القوى على المستويات البرنامجية والتنظيمية والعمالية كافة.

ومنذ قيام السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤، حدثت تغيرات بنوية على التركيبة الاجتماعية من ناحية، والبنية السياسية من ناحية ثانية، وأنماط التفكير السياسي من ناحية ثالثة، ما كان له بالغ الأثر على مكونات الحركة النقابية العمالية التي كان من أبرز تجلياتها:

١. الصراع بين القيادة الرسمية للاتحادات العمالية

إلى المهين التي يمثلونها.
وطنيًا؛ تراجع واضح في الخطاب السياسي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على وجه التحديد، تمثل في:
 ٨. تعزيز العلاقات مع القوى النقابية الفلسطينية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ وتطويرها.
 ٩. تعزيز العلاقات مع القوى النقابية العربية والدولية وتطويرها وفق أسس وطنية ونقابية واضحة، تنسجم وتطلعات شعبنا وطبقتنا العاملة في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

١. إحصائيات مختلفة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
٢. بيانات صحافية صادرة عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
٣. الصوراني، غازي. ٢٠١٠. **التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.
٤. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**. آب ٢٠٠٨، العدد ١٣. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
٥. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**. أيلول ٢٠٠٩، العدد ١٧. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
٦. وثائق جبهة العمل النقابي التقدمية.

- تأييد عملية السلام التي انطلقت العام ١٩٩٣.
 - خارطة الطريق مرجعية عملية السلام والدولة الفلسطينية القابلة للحياة.
 - حصر الدعوة للمقاطعة في مقاطعة المستوطنات (وتجنب الدعوة لمقاطعة "إسرائيل" كدولة احتلال).
 - تجنب الدخول في مواجهات مع الهستدروت في المنابر والمؤتمرات النقابية الدولية.
- إن واقع الاتحادات العمالية الرسمية بات يشير بشكل واضح إلى عدم قدرتها على تجاوز واقعها بحكم ارتباطاتها وطبيعتها مكوناتها، ما يستدعي القيام بما يلي:
١. الاستفادة من التجارب النقابية التي نشأت بشكل مستقل عن الاتحادات العمالية، ومنها:
 - اتحاد العاملين في وكالة الغوث.
 - اتحاد العاملين في البلديات وهيئات الحكم المحلي.
 - اتحاد العاملين في الجامعات والمعاهد.
 - وغيرها من النقابات التي تنشأ بشكل مستقل عن الأطر الرسمية للحركة النقابية.
 ٢. على القوى المنتمجة لفكر الطبقة العاملة أن تحسم مواقفها من المشاركة والحضور في الاتحادات العمالية الرسمية وفق الصيغ والآليات المتبعة، والبحث عن صيغ جادة ومؤثرة في واقع العمل النقابي الفلسطيني.
 ٣. الدعوة إلى بناء نقابات عمال مستقلة تحدد هي انتماءاتها وحضورها في الاتحادات العمالية وفق آليات وصيغ تضمن المشاركة والتأثير.
 ٤. النضال من أجل استعادة الحركة النقابية دورها الوطني، والعمل على محاربة وعزل كل من يحاول الهبوط بسقف خطابها الوطني.
 ٥. النضال من أجل إصدار قانون للتنظيم النقابي قائم على التعددية النقابية وحرية التنظيم النقابي، بعيداً عن صيغ الاحتكار التي من شأنها أن تخدم أطرافاً وقوى محددة.
 ٦. النضال من أجل ضمان حق العمل، والعمل على توفير الحماية من البطالة والفقر وفق سياسات اجتماعية واضحة بعيداً عن الصيغ الإغائية المعمول بها.
 ٧. النضال من أجل ضمان المشاركة السياسية للعمال في التجمعات السياسية كافة، وتفعيل دورهم بما

هذه الورقة أعدت وقدمت ضمن مشروع
"المناطق الصناعية المشتركة"

2010

بدعم من:



بتنفيذ من:



مركز بيسان للبحوث والإنماء